

الحوار المفتوح الخامس حول بيئة الأعمال في دولة الكويت (مؤشر بدء النشاط التجاري)

11 مارس 2019

KUWAIT
BUSINESS
CENTER

مركز الكويت للأعمال

مؤشر بدء النشاط التجاري

يقيس هذا المؤشر عدد الإجراءات والوقت والتكلفة المتعلقين بتأسيس وتشغيل شركة صغيرة ومتوسطة الحجم ذات مسؤولية محدودة . وللحفاظ على قابلية المقارنة بين 190 اقتصاداً ، يستند تقرير ممارسة أنشطة الأعمال إلى حالة معيارية لشركة محلية يبلغ رأس مالها عشرة أضعاف متوسط الدخل القومي للفرد ، تقوم بنشاط تجاري أو صناعي عام ويعمل بها ما بين العشرة إلى خمسين موظفاً خلال الشهر الأول من التأسيس .

منهجية مؤشر بدء النشاط التجاري

سجل تقرير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال جميع الإجراءات المطلوبة رسمياً من رواد الأعمال أو المطبقة في الممارسات العملية لبدء نشاط صناعي أو تجاري وتشغيله ، بالإضافة إلى الوقت والتكلفة اللازمين والحد الأدنى المدفوع من رأس المال . وتتضمن هذه الإجراءات استخراج كافة التراخيص والتصاريح اللازمة ، وإستيفاء أي إشعارات أو إثباتات أو بيانات يتطلب تسجيلها لدى الأجهزة المختصة والتي تتعلق بالشركة والموظفين . ويقوم ترتيب سهولة بدء النشاط التجاري على أساس مقياس المسافة من الحد الأعلى للأداء لبدء النشاط التجاري . ويجري حساب هذا المقياس بأخذ المتوسط البسيط لمقياس المسافة من الحد الأعلى للأداء في كل من مكونات مؤشر بدء النشاط التجاري . يبين هذا المقياس مدى ابتعاد كل اقتصاد عن “ الحد الأعلى للأداء ” والذي يمثل الممارسة الأكثر فعالية أو أعلى مستوى مسجل للأداء لكل مؤشر .

يتم النظر في الشركات المسؤولة المحدودة في إطار منهجية العمل . وبعد دراسة القوانين والأنظمة ، والمعلومات المتوفرة للجميع بشأن بدء نشاط الأعمال ، يتم إعداد قائمة تفصيلية بالإجراءات المطلوب استيفاؤها ، والوقت والتكلفة اللازمين للإمتثال لكل من هذه الإجراءات في الظروف العادية ، بالإضافة إلى الحد الأدنى لرأس المال المدفوع . ومن ثم يقوم المحامون المحليون ، وكتاب العدل ، والمسؤولون الحكوميون المعنيون بتأسيس الشركات ، مراجعة البيانات والتحقق من دقتها .

كما يجري أيضاً جمع المعلومات بشأن تسلسل إستيفاء الإجراءات ، وبشأن ما إذا كان ممكناً إستيفاء عدّة إجراءات في وقت واحد . ومن المفترض أن تكون أية معلومة مطلوبة متاحة بسهولة ، وأن يعمل رائد الأعمال بكفاءة من دون دفع أية رشاي . وإذا اختلفت إجابات الخبراء المحليين ، تستمر الإستفسارات حتى يتم التوفيق بين البيانات .

ولكي تصبح البيانات قابلة للمقارنة بين الاقتصادات المختلفة ، يجري طرح عدة افتراضات حول الشركات والإجراءات المعمول بها .



مركز الكويت للأعمال

يفترض في منشأة الأعمال (الشركة) ما يلي :

1. أن تكون شركة ذات مسؤولية محدودة (أو النوع القانوني الذي يعادلها). وإذا كان هناك أكثر من نوع من الشركات ذات المسؤولية المحدودة في الإقتصاد المعني، يتم إختيار أكثر الأنواع شيوعاً بين الشركات المحلية. ويتم الحصول على المعلومات بذلك الشأن من محامي تأسيس الشركات أو مكتب الإحصاء.
2. أن تزاوّل نشاطها في أكبر مدينة تجارية في الإقتصاد المعني . وقد تمّ جمع بيانات عن ثاني أكبر المدن التجارية لأحد عشر إقتصاداً.
3. أن تكون مملوكة بالكامل (100%) من مواطنين محليين ، ليس من بينهم شخصية إعتبارية .
4. أن تزاوّل أنشطة صناعية أو تجارية عامة ، وألا تقوم بأنشطة متعلقة بالتجارة الخارجية ، وألا تتعامل في منتجات تخضع لنظام ضريبي خاص ، وألا تستخدم عمليات الإنتاج الملوثة بشدة .
5. أن تكون مستأجرة لمبنى أو مكاتب تجارية ، وألا تكون مالكة لأي أصول عقارية .
6. ألا تكون مؤهلة للإستفادة من حوافز إستثمارية أو أية مزايا خاصة .
7. أن يعمل لديها ما لا يقل عن 10 موظفين وما يصل إلى 50 موظف بعد شهر واحد من بدء عملها ، وأن يكون جميعهم من مواطني هذا الإقتصاد .



مركز الكويت للأعمال

يفترض في المالكين ما يلي :

1. أن يكونوا قد بلغوا سنّ الرشد القانوني وقادرين على اتخاذ قرارات كراشدين . وإذا لم يكن سنّ الرشد محددًا قانوناً ، يفترض أن يبلغ عمر الملاك 30 عام .
2. أن يكونوا عقلاء ، ذوي أهلية قانونية ، وليس لديهم سجلّ جنائي .
3. أن يكونوا متزوجين من شريك واحد وأن يكون الزواج مسجّل لدى السلطات. حيث تختلف الإجابات حسب النظام القانوني المطبق على المرأة أو الرجل المعنّيين (كما هو الحال في الإقتصادات ذات التعددية القانونية) ، يُستعمل الجواب الذي ينطبق على غالبية السكان .



يعرّف الإجراء بأي تعامل بين مؤسسي الشركة وأطراف خارجية (على سبيل المثال، الدوائر الحكومية، أو المحامون، أو المراجعون، أو كتاب العدل). ولا تُعتبر التعاملات بين مؤسسي أو مسؤولي الشركة والموظفين بمثابة إجراءات. كذلك، تُعتبر الإجراءات التي ينبغي إتقانها في المبنى نفسه - ولكن في مكاتب أو عند شبابيك مختلفة - إجراءات منفصلة. وإذا كان على المؤسسين زيارة المكتب ذاته عدة مرات من أجل استيفاء إجراءات متسلسلة مختلفة، يجري حساب كل زيارة بشكل منفصل. ومن المفترض أن يستوفي المؤسسون جميع الإجراءات بأنفسهم، دون أي وسطاء، أو ميسرين، أو محاسبين، أو محامين، ما لم يقتض القانون وجود ذلك الطرف وما لم يُستعان بهؤلاء الوسطاء من قبل غالبية رواد الأعمال. ويجري حساب كل إجراء إلكتروني بشكل منفصل. ويتم تسجيل جميع الإجراءات السابقة واللاحقة لتأسيس الشركة المطلوبة رسمياً أو التي عادةً ما يقوم بها رواد الأعمال في الممارسة العملية لتشغيل منشأة الأعمال وفق الأصول المعمول بها.

ويشمل ذلك أيضاً الإجراءات المطلوبة للمراسلات أو المعاملات الرسمية مع الهيئات والمصالح العامة. فعلى سبيل المثال إذا تعين على أية شركة فتح حساب مصرفي قبل إستكمال أي إجراء لاحق - كإبراز إيصال دفع الحد الأدنى لرأس المال - يتم إدراج هذه العملية كإجراء. ولا تؤخذ الإجراءات المختصرة في الحسبان إلا إذا توافرت فيها 4 معايير: أن تكون قانونية، وأن تكون متاحة لعامة الناس، وأن يتم استخدامها من أغلبية الشركات، وأن يؤدي تجنبها إلى حدوث تأخيرات.

يتم تضمين الإجراءات المطلوبة لجميع الشركات فقط. وتُستبعد الإجراءات الخاصة بصناعة معينة. على سبيل المثال، لا يتم إدراج إجراءات الإمتثال للقوانين والأنظمة البيئية إلا إذا كانت تسري على جميع منشآت الأعمال التي تزاوّل أنشطة تجارية أو صناعية عامة. ولا يتم إدراج الإجراءات التي تقوم بها الشركة لتوصيلها بخدمات الكهرباء، والمياه، والغاز، والصرف الصحي، والتخلص من النفايات في مؤشر.

تسجل المدة الزمنية بالأيام التقويمية. ويحسب هذا المقياس متوسط المدة الزمنية التي يراها محاموا تأسيس الشركات أو كتاب العدل ضرورية عملياً لاستيفاء أحد الإجراءات بأقل قدر ممكن من المتابعة مع الهيئات والدوائر الحكومية، ودون أية تكاليف إضافية. ويُفترض أن أقل وقت يمكن احتسابه لاستيفاء أي إجراء هو يوم واحد، باستثناء الإجراءات التي يمكن إتمامها بشكل كامل عبر الإنترنت، فيتم تسجيل وقت استيفائها كنصف يوم. وبالرغم من إمكانية القيام بأكثر من إجراء في الوقت ذاته، فإنه من غير الممكن بدء هذه الإجراءات في اليوم ذاته (بمعنى أن الإجراءات المترامنة تبدأ في أيام متتالية). ويُعتبر الإجراء مستوفياً بمجرد حصول الشركة على مستند التأسيس النهائي أو حين تستطيع الشركة البدء بأعمالها رسمياً. وإذا كان من الممكن تسريع استيفاء أحد الإجراءات مقابل تكلفة إضافية، يتم اختيار الإجراء الأسرع، إذا كان لهذا الخيار تأثير إيجابي على المسافة من الحد الأعلى للأداء. ويُفترض على رائد الأعمال عدم إضاعة أي وقت والالتزام باستيفاء كل إجراء متبقي دون تأخير. مع ملاحظة أن الوقت الذي يمضيه رائد الأعمال في جمع المعلومات لا يقاس من ضمن الوقت. إذ يُفترض أنه على علم منذ البداية بجميع متطلبات بدء النشاط التجاري، وتسلسلها، لكنه لم يُجر أي اتصال سابق مع أي من المسؤولين المعنيين.

التكلفة

تحسب التكلفة كنسبة مئوية من متوسط الدخل القومي للفرد في الإقتصاد المعني . وتشمل التكلفة جميع الرسوم الرسمية والرسوم المتعلقة بالخدمات القانونية أو المهنية إذا كان ذلك متطلباً بموجب القانون أو شائعاً في الممارسة العملية . كما يتم إدراج الرسوم الخاصة بشراء دفاتر الشركة والتصديق القانوني عليها إذا كان ذلك متطلباً بموجب القانون . وعلى الرغم من إمكانية احتساب تسجيل ضريبة القيمة المضافة كإجراء منفصل ، لا تعتبر ضريبة القيمة المضافة جزءاً من تكلفة التأسيس . ويجري استخدام نصوص قانون الشركات ، والقانون التجاري والأنظمة المحددة ، وجداول الرسوم كمصادر لحساب التكاليف . وفي حال عدم توفر جداول الرسوم ، يتم استخدام تقديرات الموظف الحكومي المعني بإعتباره مصدراً رسمياً . وعند عدم توفر تقديرات الموظف الحكومي المعني ، يتم استخدام تقديرات الخبراء المختصين في تأسيس الشركات . وإذا قدم عدة محامين تقديرات مختلفة ، يُؤخذ بالعدد الأوسط لهذه التقديرات .

تتعبّ مجموعة مؤشرات بدء النشاط التجاري التغييرات المرتبطة بسهولة التسجيل والتشغيل الرسمي لشركة محدودة المسؤولية في كل عام . وحسب تأثيرها على البيانات ، تصنّف بعض التغييرات على أنها إصلاحات تدرج في قسم ملخصات عن إصلاحات ممارسة أنشطة الأعمال في التقرير بغاية تسليط الضوء على التغييرات الهامة والمؤثرة. وتقسّم الإصلاحات إلى قسمين : تلك التي تسهّل ممارسة أنشطة الأعمال وتلك التي تصعّبها . ويستخدم مؤشر بدء النشاط التجاري معيار واحدا لتصنيف الإصلاحات.

تُستخدم الفجوة الإجمالية من المسافة الكلية للحدّ الأعلى للأداء على المؤشر لتقييم أثر التغييرات في البيانات. ويصنّف كلّ تحديث في البيانات يؤدي إلى تغيير 2% أو أكثر في الفجوة للمسافة من الحدّ الأعلى للأداء على أنّه إصلاح . على سبيل المثال ، إذا أصلح الاقتصاد من خلال إنشاء نافذة موحدة جديدة لتسجيل الشركات ، يجب على الإصلاح أن يقلل من المدة الزمنية أو عدد الإجراءات بنسبة تؤثر على الحدّ الأعلى للأداء بالمؤشر الإجمالي بما لا يقل عن 2% لكي يصنف التغيير كإصلاح . وعلى العكس ، فإنّ تحديثات الرسوم الطفيفة والتغييرات الصغيرة الأخرى في المؤشرات ذات تأثير إجمالي دون 2% على الفجوة لا تصنّف على أنّها إصلاحات ولكنّ يتم تحديث البيانات وفقاً لذلك.

جاءت فكرة إنشاء إدارة النافذة الواحدة تطبيقاً لأحكام عدة قوانين بدولة الكويت ومن أهمها :

- قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 وتعديلاته ولائحته التنفيذية ، وفقاً للمادة (5) منه .
 - القرار الوزاري رقم (287) لسنة 2016 بشأن اللائحة التنفيذية لقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 وفقاً للمادة (7) منه .
 - قانون هيئة تشجيع الاستثمار المباشر رقم 116 لسنة 2013 ولائحته التنفيذية وفقاً للمادة (4 و 17) منه .
 - قانون التراخيص رقم 111 لسنة 2013 وفقاً للمادة (6) منه .
 - القرار الوزاري رقم 411 لسنة 2013 بشأن اللائحة التنفيذية لقانون التراخيص رقم 111 لسنة 2013 وفقاً للمادة (4) منه .
 - قانون الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة رقم 98 لسنة 2013 وفقاً للمادة (29) منه ، وفي المادة رقم (14) من اللائحة التنفيذية .
- ((و صدر القرار الوزاري رقم 161 لسنة 2016 والخاص بإنشاء إدارة النافذة الواحدة والمعدل بالقرار الوزاري رقم 280 لسنة 2016 بشأن إنشاء إدارة النافذة الواحدة واختصاصاتها التفصيلية والقرار الوزاري رقم 360 لسنة 2016 بشأن شروط الندب والنقل في إدارة النافذة الواحدة بما يتوافق مع نصوص القوانين سالفه الذكر . و صدر القرار الوزاري رقم 209 لسنة 2017 بشأن تنظيم عمل تأسيس شركات الأشخاص ، واقتصار إجرائها على إدارة النافذة الواحدة))
- وذلك تماشياً مع متطلبات البنك الدولي نحو تحسين بيئة الأعمال ضمن مؤشر بدء النشاط التجاري .

وزير التجارة والصناعة

إدارة النافذة الواحدة

مراقبة خدمات الشركات

مراقبة التواصل والدعم الفني

قسم خدمات معاملات هيئة تشجيع
الاستثمار المباشر

قسم الشركات

قسم الدعم الفني

قسم التواصل مع
الجمهور والجهات

قسم خدمات معاملات الصندوق
الوطني لرعاية وتنمية المشروعات
الصغيرة والمتوسطة



مركز الكويت للأعمال

الإصلاحات التي قامت بها وزارة التجارة والصناعة خلال السنوات الماضية :

1. إنشاء إدارة النافذة الواحدة (مركز الكويت للأعمال)
2. ميكنة إجراءات تأسيس الشركات ذات المسؤولية المحدودة (لا يتم تأسيس أي شركة ذات مسؤولية محدودة إلا عبر الموقع الإلكتروني لمركز الكويت للأعمال www.kbc.gov.kw)
3. إلغاء متطلب حجز رأس المال للشركات ذات المسؤولية المحدودة .
4. تخفيض الحد الأدنى لرأس مال الشركات ذات المسؤولية المحدودة إلى 100 دينار كويتي .
5. إلغاء متطلب عقد ووصل الايجار كمستندات لوزارة التجارة والصناعة لإصدار الترخيص التجاري .
6. الربط الإلكتروني مع الجهات الأساسية لتأسيس الشركات ذات المسؤولية المحدودة وإصدار تراخيصها (وزارة الداخلية “ الادلة الجنائية “ – وزارة العدل “ إدارة التوثيقاات “ – بلدية الكويت – المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية – الإدارة العامة للإطفاء – الهيئة العامة للمعلومات المدنية) .
7. استخراج الرقم المدني بصورة لحظية من الهيئة العامة للمعلومات المدنية دون الحاجة إلى زيارة فعلية لمقر الهيئة العامة للمعلومات المدنية .
8. تخفيض وتوحيد رسوم اصدار التراخيص التجارية .
9. إصدار الرخصة الإلكترونية دون الحاجة إلى زيارة فعلية لمقر مركز الكويت للأعمال .
10. الربط الجزئي مع غرفة تجارة وصناعة الكويت .
11. الربط الجزئي مع الهيئة العامة للقوى العاملة .

خطة العمل القادمة ضمن منهجية مؤشر بدء النشاط التجاري :

1. استكمال عملية الربط الالكتروني مع غرفة تجارة وصناعة الكويت .
2. استكمال عملية الربط الالكتروني مع الهيئة العامة للقوى العاملة .
3. توثيق عقود تأسيس الشركات ذات المسؤولية المحدودة الكترونيا .

خطة العمل القادمة خارج منهجية مؤشر بدء النشاط التجاري :

1. استكمال عملية الربط الالكتروني مع كافة الجهات الحكومية وغير الحكومية ذات الصلة بتأسيس الشركات وإصدار تراخيصها وما يعقبها من تعديلات .
2. تطبيق التصنيف الدولي للأنشطة الاقتصادية ISIC4 .
3. ميكنة قطاع الشركات بالكامل لجميع أنواع الكيانات القانونية ولجميع إجراءات العمل .

الخاتمة :

نهدف من هذا العمل في مركز الكويت للأعمال تحسين بيئة الأعمال داخل دولة الكويت من منطلق وطني ، يبنى على أسس وقواعد صحيحة ، وتعمل وفق معايير ومؤشرات دولية ، لتحقيق أفضل النتائج لدعم الإقتصاد الوطني ، وتحقيق نقلة نوعية في مستوى تقديم الخدمات الحكومية ، سعياً نحو تنفيذ رؤية صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله ورعاه بتحويل الكويت إلى مركز مالي وإقتصادي .